

## تداعيات اقتصاد الحرب الأمريكي في ظل الأزمات الراهنة على البلدان العربية والإسلامية

### The reflection of the American war economy in light of the current crises on the Arab and Islamic countries

ابراهيم عبد الحفيظي<sup>1</sup>

Ibrahim Abdelhafidi<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمارثليجي (الأغواط)، b.abdelhafidi@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/05/23

تاريخ الاستلام: 2024/05/17

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مختلف الانعكاسات التي تمس البلدان الإسلامية والعربية من جراء استخدام اقتصاد الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية، حاولنا دراسة الاشكالية التالية: إلى أي مدى تستخدم الولايات المتحدة اقتصاد الحرب والانفاق العسكري كوسيلة لتجاوز آثار الأزمات الاقتصادية؟ وما تداعيات ذلك على البلدان العربية والإسلامية؟ واستخدمنا في ذلك المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت أساسا في أن الاقتصاد الأمريكي يعتمد بشكل كبير ومباشر على الانفاق العسكري المتزايد باعتباره قاطرة للنمو وقاطرة للقطاعات الاقتصادية؛ كما تعالج الولايات المتحدة أزماتها الاقتصادية بالحروب في أراضي الآخرين خصوصا الإسلامية منها والعربية. كلمات مفتاحية: اقتصاد حرب؛ انفاق عسكري؛ أزمات اقتصادية؛ بلدان عربية.

تصنيفات JEL : N42 ؛ F51.

**Abstract:** This study aims to highlight the various repercussions that affect Islamic and Arab countries as a result of the use of the war economy in the United States of America, We tried to study the following problem: To what extent does the United States use the war economy and military spending as a means to overcome the effects of economic crises? What are the repercussions of this on the Arab and Islamic countries?, and we used the historical approach in addition to the descriptive approach and the analytical approach, The study concluded with a set of results, mainly that the US economy relies heavily and directly on the increasing military spending as a locomotive for growth and a locomotive for economic sectors; The United States also deals with its economic crises through wars in the lands of others, especially Islamic and Arab ones, as happened in Somalia, Iraq and Afghanistan.

**Keywords:** war economy ; military spending; crises; Arab countries.

**Jel Classification Codes:** N42 ؛ F51.

المؤلف المرسل: ابراهيم عبد الحفيظي، الإيميل: b.abdelhafidi@lagh-univ.dz

## 1. مقدمة:

منذ تشكّل النظام الرأسمالي في أوروبا الغربية على يد التجار بين قبل خمسة قرون والأزمات الاقتصادية والمالية تعتبر ظواهر ملاصقة لتطور هذا النظام، بدءاً من فقاعة زهرة التوليب في القرن السابع عشر بهولندا إلى ما نعيشه اليوم من أزمات اقتصادية ومالية تهرأركان الاقتصاد العالمي بقوة، وفي سبيل تجاوز آثار الأزمة الاقتصادية تنتهج بعض الدول الرأسمالية المتقدمة اقتصاد الحرب والإنفاق العسكري كوسيلة لتحريك نموها الاقتصادي وتنشيط الدورة الاقتصادية والخروج من حالة الأزمة، ومنذ الحروب الأولى التي خاضتها البلدان الرأسمالية الغربية، سواء كانت حروباً توسعية استعمارية أو حروباً تنافسية فيما بينها، وإلى حروب عصرنا الراهن، كانت الآثار ولا تزال متباينة على المتحاربين، فبلدان واقتصاديات تخرب وتدمر، وأخرى لا تشكل سوى فئة قليلة من البلدان تنتعش أمالها في الحرب، وتتعاظم أرباحها وينمو اقتصادها ويزدهر.

### 1.1 إشكالية البحث:

سنحاول نحن في هذه الورقة استطلاع الكيفية التي تعمل بها الولايات المتحدة الأمريكية من اعتماد مباشر على الإنفاق العسكري، وعلى اقتصاد الحرب للخروج من حالات الركود والأزمات الاقتصادية وأن نجيب على الإشكالية الرئيسية لهذا البحث: كيف ينعكس استخدام اقتصاد الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية سلباً على البلدان العربية والإسلامية؟

### 2.1 فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضية الآتية: تتعرض البلدان العربية والإسلامية لضغوط ومخاطر حربية مباشرة من طرف الولايات المتحدة إبان فترات الأزمات الاقتصادية التي تمر بها الأخيرة باعتبارها الاقتصاد الرأسمالي الأعلى إنفاقاً على شؤون التسليح والحرب في العالم .

### 3.1 أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

✓ بحث طبيعة العلاقة التي تجمع بين الأزمات الاقتصادية وبين اقتصاد الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية.

✓ بحث التداعيات المختلفة التي يتسبب بها اقتصاد الحرب الأمريكي واستراتيجية حروب الآخرين وعقيدة "مونرو" والكييزية العسكرية على البلدان النامية والعربية والإسلامية ماضيا وحاضرا ومحاولة استشرافها مستقبلا.

#### 4.1 أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تأكيدها على أهمية أخذ الحيطة والحذر بالنسبة للبلدان العربية والإسلامية من المخاطر المباشرة التي من الممكن أن تصيبها مباشرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها تعتمد على استراتيجية حروب الآخرين من أجل تنشيط اقتصادها في أوقات الأزمات مثلما أثبتته الوقائع التاريخية.

#### 5.1 منهج البحث والأدوات المستخدمة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك في إطار مقارنة تاريخية تستقصي الوقائع التاريخية باعتبار أن الظواهر المدروسة "الحروب والأزمات الاقتصادية واقتصاد الحرب" هي ظواهر متكررة تاريخيا في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة خصوصا الولايات المتحدة.

#### 6.1 هيكل البحث:

قسمنا هذا البحث إلى محورين أساسيين، حيث خصص المحور الأول للإطار النظري للدراسة أما المحور الثاني فخصص للجانب التطبيقي والمتمثل في انعكاسات اقتصاد الحرب الأمريكي على البلدان العربية والإسلامية

#### 7.1 الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نذكر منها:

- دراسة: (يونس، 2010): هدفت هذه الدراسة إلى البحث في الأسباب الحقيقية للأزمة المالية العالمية لعام 2008 منذ الازهاصات الأولى لها والتي بدأت مع تولي بوش الابن وتبنيه لنظرية اقتصاد الحرب، والتي كانت موجهة بالأساس للدول التي تمتلك النفط والغاز، وخلصت الدراسة أن استمرار الحرب وتزايد النفقات العسكرية أدى إلى الارتفاع المتوالي في أسعار النفط وارتفاع تكاليف المعيشة، كما أن تزايد النفقات العسكرية الأمريكية ألقى عبئا إضافيا على أفراد المجتمع ومن ثم كانت النتيجة إفلاس هؤلاء الأفراد الذي انتقل بدوره لبقية المؤسسات المالية ومن ثم لبقية مؤسسات العالم.

• دراسة: (Dean، 2007): هدفت هذه الدراسة إلى الحصول على معرفة تقريبية للأثر الاقتصادي للزيادة في الإنفاق العسكري الأمريكي المرتبط بالحرب في العراق وأفغانستان، وخلصت الدراسة أن لتأثير الزيادة في الإنفاق العسكري الأمريكي السنوي بما يعادل 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي تقريبًا نفس الزيادة الفعلية في الإنفاق العام مقارنة بميزانية ما قبل الحرب، كما أن الإنفاق العسكري المرتفع يرفع معدلات الفائدة، مما يقلل من صافي الصادرات وبناء المساكن ومبيعات السيارات، مما يؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد وخلق فرص العمل.

• دراسة: (PEACE & INSTITUTE FOR ECONOMICS، 2011): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثيرات للإنفاق الحكومي على الحرب والجيش على الاقتصاد الكلي خصوصاً الحرب الكورية وحرب فيتنام وحروب العراق وأفغانستان، كما لخصت الدراسة أثر تمويل الحروب على الاستهلاك والاستثمار والضرائب والعجز الحكومي والتضخم في الولايات المتحدة.

2. مفاهيم عامة: تحدث الأزمة الاقتصادية عندما تحصل التقلبات في الدورة الاقتصادية "القمة" و"القاع" وشدة أو خطورة الأزمة يعتمد على سرعة التحولات والانتقالات للمتغيرات الاقتصادية الكلية (الحقيقية والمالية)، ويجري أحياناً تشبيه الدورة الاقتصادية والأزمة الاقتصادية مجازاً بالجبل، إذ تمثل "قمته" حالة الانتعاش ويمثل "الوادي" حالة الكساد، فكلما كان الوادي واسعاً وعميقاً يعكس ذلك الأثر الكبير للأزمة وخطورتها كما حدث في أزمة 1929. وقد يكون هذا الوادي ضيقاً وقليل العمق (أقل خطورة) كما حصل عام 1970 أو ما يدعى "أزمة الدولار"، وتعد الأزمات الاقتصادية "Economic crises" أخطر مراحل الدورات الاقتصادية "Economic cycle" التي تحدث في الاقتصاديات الرأسمالية، وتنقل تأثيراتها إلى الاقتصاديات الأخرى بحسب درجة الارتباط، ومنشأ كل الأزمات الاقتصادية هو التقلبات الشديدة في بعض أو كل متغيرات طرفي الاقتصاد الجانب الحقيقي "السلع والخدمات" والجانب النقدي والمالي.

1.2 مفهوم الأزمة الاقتصادية: تعبر الأزمة الاقتصادية عن: "اضطراب في الحالة الاقتصادية العادية أو التوازن الاقتصادي، أي عندما يكون هناك نمو في الاقتصاد فيتمهقر هذا النمو، ويصاب النشاط الاقتصادي في هذه الحالة بالانكماش والكساد، الأمر الذي يعني الدخول إلى مرحلة أزمة اقتصادية"

(الفزويني، 1989، صفحة 20). وأيضاً هي حالة حادة من المسار السيئ للحالة الاقتصادية لبلاد ما، أو لإقليم ما، أو للعالم بأسره، تبدأ عادة من جراء انهيار أسواق المال، وترافقها ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الاقتصادي، وتتميز بالإفلاس والتوترات الاجتماعية، وانخفاض القدرة الشرائية" (عبد الرزاق سعيد بلعباس، 2009، صفحة 09)، ويمكن تعريفها أيضاً: " إنها العودة أو التغيير المفاجئ لظرف اقتصادي سيء (انتكاسة اقتصادية) كما أنها تعجل بنهاية مرحلة التوسع أو النمو الاقتصادي " (بوشامة، 2000، صفحة 247)

2.2 مفهوم اقتصاد الحرب: هو مجموعة من إجراءات الطوارئ التي يتم اتخاذها من قبل الدولة الحديثة لتعبئة اقتصادها للإنتاج خلال فترة الحرب. ويصف فيليب لو بيلون اقتصاد الحرب بأنه «نظام إنتاج الموارد وتعبئتها وتخصيصها لدعم المجهود الحربي». وتتضمن بعض التدابير التي يتم اتخاذها زيادة معدلات الضرائب، وكذلك طرح برامج تخصيص الموارد. وغني عن القول أن كل بلد يتناول إعادة تكوين اقتصاده بطريقة مختلفة. وفيما يتعلق بجانب إجمالي الطلب، فإن هذا المفهوم قد ارتبط بمفهوم «النظرية الكينزية العسكرية»، والتي تعمل فيها الميزانية العسكرية للحكومة على استقرار دورات الأعمال والتقلبات أو تُستخدم لمكافحة الركود، وفيما يتعلق بجانب العرض، لوحظ أن الحروب في بعض الأحيان يكون لها تأثير على تسريع التقدم التكنولوجي إلى حد أن الاقتصاد يتعزز بشكل كبير بعد الحرب، لا سيما إذا تجنب الدمار المرتبط بالحروب. وكان هذا هو الحال، على سبيل المثال، مع الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية.

### 3. دور عقيدة مونرو والكينزية العسكرية في تكريس اقتصاد الحرب الأمريكي:

يُعتبر الاقتصادي الروسي "نيكولاي كوندراسياف" من الأوائل الذين ربطوا بين الأزمة الدورية والصراعات المسلّحة، وذلك عندما أشار إلى وجود موجات اقتصادية طويلة تمتد خمسين سنة تكون مشتركة لمجمل البلدان الرأسمالية الأوروبية، وتكون هذه الموجات أطورا من التوسع والانكماش تمتد خمسة وعشرين سنة لكل منهما، وبذلك تكون حالة الحرب أقرب حدوثا في أطوار الانكماش (المديني، 2004، صفحة 127).

وعلى مدار عقود طويلة أسهم مفكرون كبار بآرائهم حول الأزمة الاقتصادية والحرب مثل: أرنولد ويني، جوزيف شومبيتر، هايمن مينسكي وغيرهم، غير أن الإسهام الحديث قد جاء على يد الاقتصادي

الأمريكي "جوشيا غولدشتاين" في كتابه "الدورات الطويلة حرب وازدهار في العصر الحديث" (المديني، 2004، صفحة 129):

1.3 أزمة 1893 وتكريس عقيدة "مونرو" العسكرية: عندما تشكَّلت الولايات المتحدة كبلد رأسمالي من رحم الاستعمار الأوروبي في القرن الثامن عشر، ورثت عن بريطانيا البلد الأم ميلها إلى الحروب التوسعية، وسنجد ذلك جليا وواضحا في إعلان مبدأ "مونرو" عام 1823 والذي جاء فيه "أنَّ الولايات المتحدة صاحبة الحق الشرعي الوحيدة في التصرف في كل أراضي الأمريكتين"، وبموجبه قامت الولايات المتحدة بـ 102 حالة تدخل عسكري في القارتين الأمريكيتين في أقل من قرن واحد: (1798-1895) (نوار و جمال الدين، 1990، صفحة 50) وعندما عرفت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1893 أزمة اقتصادية كبيرة واستمر الكساد الاقتصادي مخيِّما على أراضيها معظم ذلك العقد، لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية الخروج من هذه الأزمة إلا بدخولها الحرب الأمريكية الإسبانية عام 1898 عندما قامت باحتلال كوبا وجزر الكاريبي والفيليبين، وهو ما أنعش اقتصادها وحرَّك الآلة الإنتاجية لديها وأخرجها من كساد الأزمة (زلوم، 2009، صفحة 194) وهو ما كرس أكثر فأكثر عقيدة مونرو العسكرية ولكن بشكل أكثر شمولاً واتساعاً من ذي قبل.

### 2.3 أزمة 1929 وظهور الكثرة العسكرية:

بالرغم من أن أزمة 1929 اندلعت من "وول ستريت" معلنة نفسها أزمة مالية عالمية إلا أنها كانت تشير أيضا إلى أعماق أزمة دورية لفيض الانتاج في تاريخ الرأسمالية (القزويني، 1989، صفحة 33)، وبحسب كتاب "تشارلز كيندلبرغ" الموسوم بـ "العالم في الكساد الإقتصادي 1929-1939" يقدم الكاتب أن أزمة 1929 وحدث الكساد الإقتصادي بدأ فعلا قبل انهيار "وول ستريت"، حيث أن الحرب العالمية الأولى جعلت الولايات المتحدة أول ممول لأوروبا بالسلع الفلاحية والصناعية وبهذا عرف الإقتصاد الأمريكي ازدهارا كبيرا في تلك الفترة مما أدى إلى تضخم الإنتاج، لكن وبعد فترة نهاية الحرب عادت أوروبا إلى نشاطها الإقتصادي فتقلص الطلب منذ عام 1925 واختل التوازن بين وفرة العرض وقصر الطلب في السوق الأمريكي (القزويني، 1989، صفحة 75)، وانتشرت آثار أزمة 1929 في مختلف دول العالم على نحو هدد أركان النظام الرأسمالي العالمي ووصلت إلى حد فقدان شرعية الافتراضات الأساسية للنظام الإقتصادي الكلاسيكي الحر، وشعاره: "دعه يعمل دعه يمر" (قندح،

(2009، صفحة 11)، وهبط الدخل القومي الأمريكي من 87 مليار دولار عام 1929 إلى 75 مليار دولار عام 1930، ثم إلى 59 مليار دولار عام 1931، ثم 42 مليار دولار عام 1932، وبحلول هذا العام (1932) بلغت خسائر المستثمرين 74 مليار دولار وانهار أكثر من 1100 مصرف، وأسوأ ما في الأمر هو ملايين البطالين الذين تكدست بهم المنازل والشوارع والمدن (هيلرونر، 2002، صفحة 287) ولم يستعد الإقتصاد الأمريكي عافيته الكلية إلا بقيام الحرب العالمية الثانية، فمع الإستعداد للحرب أضيفت إلى الإقتصاد الأمريكي طاقة إنتاجية كبيرة لأغراض الحرب، وعلى عكس معظم الدول المتحاربة التي اضطرت إلى اقتطاع جزء من اقتصادها المدني لصالح اقتصادها الحربي، فقد نجحت الولايات المتحدة في أن تضيف لطاقتها الإنتاجية طاقات جديدة لأغراض الحرب دونما أن تمس بانتاجها المدني القائم، فكان اقتصادا الحرب الأمريكي يمثل إضافة لاقتصادها المدني وليس اقتطاعا منه (البيلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، 2000، صفحة 17)، ففي الفترة ما بين 1939-1944) وهي ذروة وقت الحرب، تضاعفت أرباح الشركات الأمريكية والبريطانية زمنا لحرب ثلاث مرات عمّا كانت عليه قبل الحرب، وفي شهر أغسطس من عام 1945 وهو آخر شهور الحرب العالمية حذّر اقتصاديون أمريكيون عديدون الإدارة الأمريكية والرئيس الأمريكي "هاري ترومان"، من أنّ الإلغاء المفاجئ لقسم كبير من العقود العسكرية قد يُحدث انهيارا فوريا في الاقتصاد الأمريكي (مرسي، 2000، صفحة 401). وبذلك أصبحت عقيدة الولايات المتحدة لعقود طوال قائمة على الكنزوية العسكرية وتؤكد على العلاقة التي تربط بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية فبحسب "كارل دويتش" "Karle Dutsch" فإنّ: "القوة هي وسيلة وغاية معا، فهي وسيلة الحصول على أشياء ذات قيمة، والرغبة في الحصول على أية قيمة تعني الرغبة في استعمال القوة للحصول عليها، والدول تنفق قوتها على قيم يترتب عنها مزيدا من القوة ففي هذه الحالة ينظر للقوة على أنها وسيلة لتحقيق غاية الدولة من جهة، وإضافة القوة وتنميتها من جهة أخرى"، كما نجد أيضا قولاً مشابهاً لـ"بول أبرام" و"بول سويزي" "Paul Abram" & "Paul sweezy" حيث ذكرا أنّ الاقتصاد الرأسمالي يعتمد في الأساس على الإنفاق العسكري واقتصاد الحرب، ودليل ذلك أنّ الولايات المتحدة الأمريكية بدون الحرب ستدخل في ارتداد سريع إلى ما حدث في الثلاثينيات من ركود وتدهور وقد ظهرت هذه الأطروحة في كتابهما عام 1966 (يونس، 2010، صفحة 04).

#### 4. التاريخ الحربي للرأسمالية الأمريكية

في دراسة لتاريخ الاقتصاد الرأسمالي عموماً قَدَّم الاقتصادي الاشتراكي: "جون جوريس" John Joris خلاصة نقده للرأسمالية قائلا " الرأسمالية تحمل الحرب في ذاتها كما تحمل السحابة العاصفة" (دارون، 2006، صفحة 116).

#### 1.4 أزمة 1929 وفترة الحربين العالميتين:

تظهر علاقة الرأسمالية بالحروب أكثر في سباق التسليح المحموم الذي اندفعت إليه أوروبا وأمريكا، فإذا كانت الشركات الرأسمالية الكبرى هي التي تُنتج السلاح فإن الدول الرأسمالية هي التي تدفع ثمنه، مثلاً في عام 1920 صنَّف عالم الاقتصاد البريطاني "شالرز جيد" Charles "Guide" النفقات العسكرية التي اقتضاها التحضير للحرب العالمية الأولى لدى أطرافها الرئيسية

الجدول 01: تطور الانفاق العسكري قبيل الحرب العالمية الأولى (ملايين الفرنكات الفرنسية)

البلد	الانفاق سنة 1883	الانفاق سنة 1913	نسبة الزيادة في الانفاق
فرنسا	789	1471	86%
بريطانيا	702	1943	177%
روسيا	894	2642	195%
ايطاليا	311	749	140%
ألمانيا	504	2302	357%
النمسا- المجر	318	822	158%

المصدر: (دارون، 2006، صفحة 292)

ففي أقل من ثلاثين سنة زادت نفقات الحرب بأكثر من ثلاثة أضعافها ومن حيث الأرقام المطلقة تعتبر تلك مبالغ خيالية بمعايير عصرنا، أما بالنسبة للولايات المتحدة فهي تتمتع لوحدها بتاريخ معقد للغاية مع اقتصادات الحروب. وجاءت الكثير من الحالات البارزة أثناء القرن العشرين، حيث كانت الولايات المتحدة طرفاً في صراعات رئيسية خلال هذا القرن أبرزها الحربين العالميتين والحرب الكورية وحرب فيتنام. ف الولايات المتحدة عندما تشكَّلت كبلد رأسمالي من رحم الاستعمار الأوروبي في القرن الثامن عشر ورثت عن بريطانيا البلد الأم ميلها إلى الحروب التوسعية، وسنجد ذلك جلياً



وواضحا في إعلان مبدأ "مونرو" عام 1823 والذي جاء فيه "أن الولايات المتحدة صاحبة الحق الشرعي الوحيدة في التصرف في كل أراضي الأمريكيتين وبموجبه قامت الولايات المتحدة بـ 102 حالة تدخل عسكري في القارتين الأمريكيتين في أقل من قرن واحد: (1798-1895) (نوارو وجمال الدين، 1990، صفحة 99) ، وفي الحرب العالمية الثانية اتخذت الولايات المتحدة إجراءات متعددة في زيادة سيطرتها على الاقتصاد، وقدم الهجوم على قاعدة "بيرل هاربر" الشرارة للحاجة إلى بدء التحول إلى اقتصاد الحرب. فتم دمج ثلثي الاقتصاد الأمريكي في المجهود الحربي بحلول نهاية عام 1943.

#### 2.4 أزمة 1968 وتقوية مركز الدولار العالمي:

يعتبر ضمان قابلية تحويل الدولار إلى ذهب بالإضافة إلى تثبيت أسعار بقية العملات بالدولار من أهم بنود اتفاقيات بروتون وودز، وفي بداية الستينيات قام الاقتصادي الأمريكي "روبرت تريفيثن" "Robert triffin" بوضع معضله المسماة "triffin paradox" تنبأ فيها بانهيار هذا النظام، وتتلخص هذه المعضلة أنه يجب على احتياطات العالم أن تنمو بشكل منسجم مع نمو التجارة العالمية التي ما فتئت تنمو بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي، وعليه يجب على الدولة مصدرة عملة الاحتياط العالمية "الولايات المتحدة" أن تحقق عجزا دائما في ميزان المدفوعات لتمكين بقية الدول من بناء احتياطاتها، إلا أنه من ناحية أخرى فإن تزايد العجز المذكور يصاحبه شكوك في قدرة الولايات المتحدة على تحويل مطلوباتها الخارجية إلى ذهب بالسعر المتفق عليه، ومن ثم قامت فرنسا التي كانت تعارض الدور المركزي للدولار منذ البداية وابتداءً منذ 1962 بتحويل دولاراتها إلى ذهب، مما شجع بقية الدول أن تحذو حذوها مما أدى إلى تزايد الأزمات النقدية من 1962- 1968 ثم إلى أزمة نقدية مالية عالمية عام 1968 (شكري و عوض، 2004، صفحة 28) ومنذ إلغاء نظام النقد الدولي القائم على قاعدة الذهب واتفاقيات "بريتون وودز" مكن ذلك الاقتصاد الأمريكي من التحكم في السيولة الدولية، وهذا بدوره أتاح للولايات المتحدة السيطرة على أهم مؤسستين دوليتين "البنك الدولي وصندوق النقد الدولي" من خلال حصتها الكبيرة في مواردهما "20 بالمئة"، مما أتاح لها التحكم في سياسات وقرارات هاتين المؤسستين وتوجيهها نحو خدمة مصالحها عبر العالم (عبد المطلب، 2003، صفحة 147)، وعن طريق هذا التحكم عارضت الولايات المتحدة بشدة استخدام حقوق السحب الخاصة بشكل واسع في صندوق النقد الدولي، كما كانت تعارض باستمرار فكرة زيادة الأسعار الرسمية للذهب - عن طريق صندوق النقد الدولي- لأن ذلك يتنافى مع سياستها الرامية إلى نزع كل صفة نقدية

عن الذهب وإحلال الدولار محله بشكل رسمي ونهائي (عطوان، 2004، صفحة 203)، وفي الفترة ما بين: 1976-1980 قام صندوق النقد الدولي ببيع سدس مخزونه من الذهب متذرعاً بمساعدة الدول الفقيرة، وتم إلغاء السعر الرسمي لأوقية الذهب "35 دولار"، كما تم الاتفاق على ألا تعقد أية معاملات بين الصندوق وأعضائه بالذهب مستقبلاً، وبذلك أحكمت الولايات المتحدة قبضتها على الاقتصاد العالمي بعملتها الدولار (روبرت، 2005، صفحة 47)، وحبكت خطتها على أن تكون الرابحة دوماً سواء في حال ارتفاع الدولار أو في حال هبوطه، وأن يدفع غيرها فاتورة التقلبات في سعر صرف الدولار وهو ما تم لها بالفعل (ابو شرار، 2012، صفحة 180)، وحتى تضمن الولايات المتحدة الأمريكية استمرار مسيرتها في العالم، جعلت من مسألة معيار الدولار خطاً أحمر لا يجوز الاقتراب منه، فقوة وبقاء وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ترتبط وجوداً وهدماً بقوة وبقاء الدولار عملة للاحتياط والمبادلات وحيدة في العالم وبحسب بيان لعضو مجلس النواب الأمريكي "هون رون بول" عام 2006 فإن غزو العراق ووأد "صدام حسين" ارتبط ارتباطاً مباشراً بتصريحه عام 2000 برغبة العراق في بيع النفط باليورو بدلاً من الدولار ولم يدرك بهذا أنه قد أعلن نهايته (عبد السلام، 2010، صفحة 161). والمنطق نفسه امتد إلى إيران التي أعلنت عام 2003 نيتها عن إنشاء بورصة للنفط.

### 3.4 أزمة الطاقة 1973 والاستحواذ الأمريكي على مصادرها:

شكَّلت الصدمة النفطية الأولى سنة 1973 بوادر ما سعي بأزمة طاقة عالمية مستمرة بشكل أكثر تعقيداً حتى وقتنا الراهن، وبالنسبة للعديد من الدول النامية والمتقدمة تُشكل الطاقة أزمة هيكلية في بنية اقتصادياتها، خاصة في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعتمد بشكل شبه كامل على إمدادات النفط الخارجية لتلبية الطلب الداخلي المتزايد على هذه المادة؛ لا تعني أزمة الطاقة بالدرجة الأولى نقص الوقود بقدر ما هي ارتفاع عام في أسعاره، خاصة النفط وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تغيير هيكل النفقات في القطاعات المستهلكة للطاقة، والتي تمثل بهذه الدرجة أو تلك الاقتصاد بأسره (القزويني، 1989، صفحة 330)، وإبَّان حرب الخليج الأولى صرَّح السفير الأمريكي لدى السعودية "جيمس أكنيز" أنه في أعقاب الصدمة النفطية في السبعينيات عرض وزير الخارجية الأمريكي "هنري كيسنجر" مخططاً لاحتلال منابع النفط العربية خلال اجتماع ضم كبار أركان الإدارة الأمريكية (القزويني، 1989، صفحة 257)، وطبقاً لدراسة البروفيسور "جورج سي لودج" "George C.

Lodge" من كلية إدارة الأعمال في جامعة "هارفارد" فإنَّ ضمان الإمدادات النفطية للغرب ليس وحده الذي يُشكل أحد مطالب الأمن القومي بل هناك السعر المناسب أيضا (زلوم، نذر العولمة، 1998، صفحة 206). وقبل ذلك كانت عقيدة "كارتر" لعام 1980 تنص على أن نفط الخليج يشكل أهمية إستراتيجية بالنسبة للأمن القومي الأمريكي، وأن للولايات المتحدة الأمريكية أن تستخدم كل الوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية لضمان مصالحها وإمداداتها النفطية.

وتجدر الإشارة أنه جاء في أحد تقارير وزارة الدفاع الأمريكية لعام 2000 إمكانية استخدام "القنبلة النيوترونية" كجزء رئيسي في تسليح قوات التدخل السريع المعدة للعمل في الشرق الأوسط، ومناطق استخراج النفط، نظرا لما توفره من مرونة كبيرة في صدِّ الهجمات المحتملة عليها دون الحاجة إلى تدمير المنشآت والآبار الحيوية القريبة من أرض القتال (عبد الله، 1990، صفحة 86).

#### 4.4 أزمة عام 2001 وتداعيات أحداث 11 سبتمبر:

عرفت الولايات المتحدة الأمريكية تزايدا ملحوظا في مستويات الإنفاق العسكري عقب الفترة الممتدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث وصل المبلغ الإجمالي الذي خصصته الحكومة الأمريكية للإنفاق العسكري في الفترة الممتدة بين سنتي: (2001- 2005) ما يقارب 346 مليار دولار تليها بريطانيا ثم الصين، وتؤكد الإحصائيات أن الإنفاق العسكري الأمريكي وصل إلى مستويات مرتفعة 30.9 بالمئة سنة 2009 من مستوى الدخل الوطني المحلي عكس ما كان عليه خلال أزمة 1929، حيث قدر بأقل من واحد بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع إلى 14 بالمئة مع بداية الحرب العالمية الثانية 1939 (السعدي، 2009، صفحة 158) لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية برعاية العديد من الحروب الأهلية في العديد من البلدان لتحقيق مآربها الاقتصادية مثلما حدث ل: نيجيريا، السودان، كولومبيا، الصومال، اليمن، أنجولا، مع عدم إغفال الشيشان والعديد من جمهوريات الإتحاد السوفييتي سابقا، مثلا في عهد حكم الرئيس الصومالي "محمد زياد بري" الموالي للولايات المتحدة الأمريكية تم تخصيص ثلثي مساحة الصومال لشركات النفط الأمريكية العملاقة (كونكو- أمكوو التي هي الآن جزء من B-P شيفرون فيلبس) وذلك في السنوات الأخيرة لحكمه قبل أن تغوص البلاد في الفوضى عام 1991 (يونس، 2010، صفحة 17). وبالتالي لا يخفى أنَّ تفجير انفاسمات طائفية وحروب أثنية وأهلية هي القاعدة التي يتم التركيز عليها من طرف الولايات المتحدة وأعوانها في عملية إعادة رسم خارطة

الشرق الأوسط الجديد، بما في ذلك بلدان المغرب العربي، وقد أوصى هذا المخطط بتقطيع المنطقة وتمزيقها إلى دويلات بحسب الطوائف والأعراق.

إنَّ خارطة الشرق الأوسط الجديد وبالرغم أنها ليست رسمية إلا أنه تم استخدامها بالفعل من قبل "أكاديمية الحرب الأمريكية"، وتم طبع نسخة منها في "مجلة القوات المسلحة الأمريكية" في العدد: يونيو 2006، وفيها تم رسم حدود الدول العربية على أساس عرقي ومذهبي يخدم مصالح الشركات النفطية الأنجلو أمريكية العملاقة (يونس، 2010، صفحة 15) ففي كتاب لـ "ريتشارد بيرل" و"دافيد فروم" بعنوان: "نهاية الشر، كيف يمكن الانتصار في الحرب ضد الإرهاب" والكتابتان زميلان في "معهد المشروع الأمريكي"، جاء فيه اقتراح بدعم الأصولية الشيعية ضد الدولة السعودية وأضافا "إن استقلال المنطقة الشرقية ربما يكون عملية كارثية للدولة السعودية ولكنه ذو فائدة بالغة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ومن المؤكد أنه أمر جدير بالبحث، فالسعوديين لديهم الخوف من أن يسعى الشيعة إلى الاستقلال بالمنطقة الشرقية ونفطها" (دريفوس، 2005، صفحة 273).

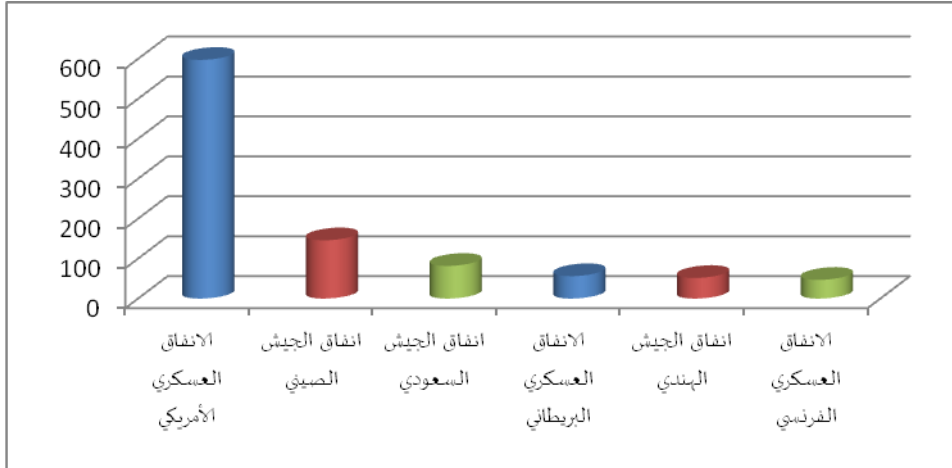
وبعد عام واحد فقط من غزو العراق عام 2003 سجلت عائدات "هالبرتون" النفطية ارتفاعا قياسيا بنسبة 80% ووقفت عائدات "بيكتل" بنسبة 135%، وحققت "شيفرون تكساكو" زيادة في الأرباح بنسبة 90%. كما ارتفعت أسهم شركة "لوكهيد مارتن" لصناعة الأسلحة خلال الفترة: 2000-2004 بنسبة 300% (زلوم، أزمة نظام، الرأسمالية والعولمة في مازق، 2009، صفحة 76)، يعني ذلك أنَّ غزو العراق هو الحلقة الأولى في سلسلة حروب الشرق الأوسط النفطية والاقتصادية، بعدما تأكدت شركات الصناعة العسكرية والنفطية من حصولها على الأرباح. يأتي ذلك كله في إطار تأثير "الحركة الأصولية المسيحية الصهيونية" في السياسات الخارجية الأمريكية والمجتمع الأمريكي نفسه اتجاه المنطقة العربية (هالسل، 2002، صفحة 13)، فمثلا في عام 1956 عندما هاجم العدوان الثلاثي مصر كان الرئيس الأمريكي "أيزنهاور" يصرح قائلا "إنَّ الله يرعى، وإنَّ على الولايات المتحدة الأمريكية أن ترعى أيَّ عمل تقوم به إسرائيل". وأيضا الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" قال في أحد تصريحاته للصحف "يعني لنا خلق إسرائيل عام 1948 العودة أخيرا إلى أرض الميعاد التي أخرج منها اليهود منذ مئات السنين، إنَّ إقامة الأمة الإسرائيلية هو تحقيق للنبوءة التوراتية والتنفيذ الجوهري لها" كما أن الرئيس "بوش الابن" قال

"إنها حرب صليبية"، وهلم جرا، وبسبب هذه الأفكار يعتقد البعض أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة ثيوقراطية تقودها الأفكار الغيبية أكثر منها دولة ديمقراطية ليبرالية. (هالسل، 2002، صفحة 86).

#### 5.4 الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وتعاضم الإنفاق العسكري الأمريكي:

انطلقت أزمة الرهن العقاري من الولايات المتحدة عام 2007 ثم تحولت إلى أزمة مالية عالمية عام 2008، وعلى الرغم من ذلك كان الإنفاق العسكري في عام 2008 يقدر بـ 2.5 بالمئة من الناتج المحلي العالمي أو ما يعادل 217 دولار لكل فرد حيث قدر الإنفاق العسكري العالمي بـ 1464 مليار دولار بزيادة تقدر نحو 45 بالمئة خلال عشر سنوات منذ 1998، وتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول في هذا المجال فهي مسؤولة لوحدها عن 45 بالمئة من الإنفاق العسكري العالمي (يونس، 2010، صفحة 04).

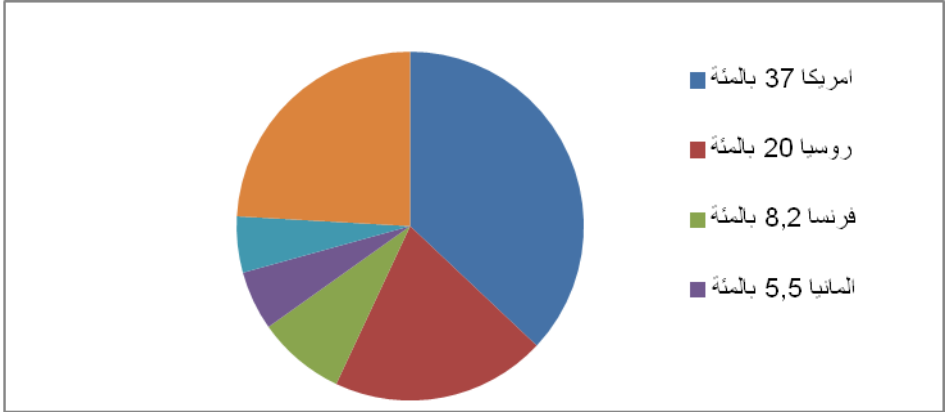
الشكل 01: الولايات المتحدة الأعلى إنفاقا عسكريا في العالم ( بالمليار دولار ) سنة 2016



المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الدولي للدراسات الاستراتيجية.

وبحلول عام 2021 تصدرت الولايات المتحدة جميع دول العالم في حجم الإنفاق العسكري والذي بلغ أكثر من 778 مليار دولار مع نهاية العام الماضي ليتفوق على إجمالي إنفاق أكبر 11 دولة تالية لها في قائمة مؤسسة «بيتر بيترسون» الأمريكية لأبحاث الاقتصاد الدولي لأكثر 12 دولة في العالم من حيث الإنفاق على القوات المسلحة.

الشكل 02: صادرات الأسلحة لأكثر 05 دول في العالم للفترة: (2016-2020) بالمليار دولار



المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

ارتفعت حصة الولايات المتحدة في مجال تصدير الأسلحة عالميا إلى 37 في المئة خلال السنوات الخمس الماضية وتظل صادرات وواردت الأسلحة عالميا قريبة من مستواها منذ نهاية الحرب الباردة، وتظهر البيانات أن أكبر نمو في استيراد الأسلحة كان في منطقة الشرق الأوسط.

#### 5. أزمي كورونا والحرب الروسية الأوكرانية(2019-2023)

يكاد يشبه الوضع العالمي اليوم ما كان حدث قبل الحرب العالمية الأولى والثانية، ومن هذه المتشابهات: أزمات اقتصادية تزداد سوءا يوما بعد يوم، أوضاع سياسية مضطربة في بلدان عديدة، عودة السياسات التدخلية في الاقتصاد، ارتفاع عالمي لأسعار المواد الغذائية وأسعار المحروقات، ولما كانت سمة الرأسمالية أن جديدها قديم وقديمها جديد، فقد أدت هذه الأسباب من قبل إلى وقوع حروب عالمية، وإذا كان تصور وقوع حروب كبيرة راهنا أمر غير بعيد إلا أن تصور حروب إقليمية أمر شبه أكد، خاصة في مناطق البلدان الغنية بالنفط والغاز والبلدان العربية التي تشهد جميعها أحداثا مشبوهة داخليا إن على مستوى الداخل أو الخارج، والجدول التالي يبين الأخطار التي يمكن أن تهدد سلامة وأمن البلدان العربية :

الجدول 02: أخطار اقتصاد الحرب الأمريكي على البلدان العربية في ظل الظروف الراهنة

عوامل خارجية	عوامل داخلية	النتائج
إستراتيجية حروب الآخرين لتحقيق الفوائد وتجاوز الأزمات الاقتصادية.	بلدان عربية غنية بالنفط والطاقة و احتياطات الصرف الأجنبي.	تزايد المطامع في السيطرة على ثروات المنطقة واقتسامها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
أزمة اقتصادية عالمية نتج عنها تدهور اقتصادي وارتفاع قياسي وخطر لحجم الديون في أمريكا وأوروبا	احتقان أثني وطائفي مدعوم وموظف خارجيا من البلدان الغربية.	توجيه الأزمة، وإشعال أكثر من فتيل في المنطقة، لتبرير التدخل والاستغلال الأجنبي.
قوة عسكرية أمريكية جبارة إضافة إلى قوة حلف الناتو	نزاعات مسلحة في بعض البلدان العربية وتساعد حركات الاحتجاج في أكثر من بلد عربي	تآكل سلطات الدولة الفوقية والتحتية في أكثر من بلد عربي، وتشكّل قابلية جديدة للاستعمار
سياسات عربية متصهينة موالية لإسرائيل في المنطقة العربية	تشبع داخلي بالفساد والحكم غير الراشد في أكثر من بلد عربي	قوى الغرب وإسرائيل تعيث فسادا في أمن واقتصاد البلدان العربية.

المصدر: من إعداد الباحث

وفي ظل هذه الظروف الدولية الصعبة فإنّ الوحدة الوطنية والأمن القومي للبلدان العربية على المحك، ولا مفر من تكثيف التعاون والإسراع في إجراء تكتلات اقتصادية وسياسية في المنطقة، كحد أدنى لتجاوز مخاطر المرحلة الراهنة.

6. انتقادات التوجه نحو اقتصاد الحرب

التأثير الموجب لاقتصاد الحرب على الأزمة الاقتصادية أمر غير مسلم به بين جميع الاقتصاديين فثمة من يطرح على العكس تماما آراء مناهضة لهذا التوجه.

1.6 الإنفاق العسكري المتزايد لا يؤدي إلى زيادة النمو:

عكس الكينزية العسكرية يؤكد أصحاب هذا الرأي أنّ الحرب تستنزف الأموال والموارد وتُدمر عناصر رأس المال، وهو ما يضغط بشدة على الناتج الاقتصادي، فالحروب تخلق دمارا هائلا كالحرب

العالمية الأولى التي خفضت الإنتاج الفرنسي إلى حوالي النصف وقُدّرت تكلفتها بحوالي 400 مليار دولار (يونس، 2010، صفحة 05)، ويرى الليبرالي "سيمور ملمان" "Melman Seymour" والاشتراكي ألبرت "Albert" "أن رأسمالية الولايات المتحدة أحرّها ارتباط الصناعة بالجيش وبالصناعات الحربية، لأنّها ذات مردود اقتصادي فقير، ولأنّ إنتاجها لا يوجه إلى الاستهلاك وتعزيز الإنتاج، كما أنّه يهدر استثمارات ضخمة، وكل هذا يؤدي في النهاية إلى انخفاض القدرة الصناعية ويقهر من وضع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية" (الغريب، 2008، صفحة 107).

وقد ذكر "لملمان" ذلك في كتابه "اقتصاد الحرب الدائم" "The permanent war économie" وهناك من يرون أنّ اقتصاد الحرب له طبيعتان متناقضتان هما أنه "محفز للاقتصاد" وفي ذات الوقت "يدفع إلى الانهيار" وقد شبه أحد الماركسيين "سام مارسي" "Sam Mercy" اقتصاد الحرب بأنه كالمخدرات "كلاهما يعطي انتعاشا مصطنعا لكن نتائجهما مدمرة" ويرى الاقتصادي الأمريكي "فاسلي لونتيف" "أن شلالا من الإنفاق العسكري يُحقق ارتفاعا قصير الأجل فقط في العمالة".

وبالنسبة لـ"جالبريث" فإنه تكلم عن الفعالية المتناقصة للإنفاق العسكري في دفع الاقتصاد "الإنفاق العسكري قد يكون علاجاً مؤقتاً وجزئياً لعلاج حالات الإفراط في التراكم، ويمكن بالتالي أن ينجح دورة الأعمال خصوصا في بعض الفروع والمشروعات التي يكون لها مصلحة في طلبات الأسلحة، لكن على المدى الطويل فإنه يفوق قوى الإنتاج ويصبح عنصرا إضافيا من عناصر الأزمة" (مرسي، 2000، صفحة 407).

## 2.6 اتجاه الاقتصاد الأمريكي للديون:

بالنسبة للولايات المتحدة فقد كان إنفاقها العسكري خلال أزمة 1929 أقل من واحد بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومع بداية الحرب العالمية الثانية 1939 كان يساوي 14% وقد تضاعف هذا الرقم ليصل الآن إلى 50.45% وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتجه أكثر فأكثر نحو الديون وهو ما توضحه المؤشرات التالية:

✓ عام 2002 سجلت الميزانية أول حالة عجز منذ عام 1997 وارتفع هذا المعدل من 1.5 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002 إلى 3.5 % في عام 2003 و 4.2 % في عام 2004 وسبب ذلك ارتفاعا في الدين العام الذي كان أثناء رئاسة "بوش الابن" يقدر بـ 5.6 تريليون



دولار في يناير 2001 ثم ارتفع إلى 10.7 تريليون دولار في ديسمبر 2008 ثم إلى أكثر من 15 تريليون دولار بداية عام 2012؛

✓ يصل متوسط دين كل أسرة تقريبا إلى 10 آلاف دولار، وقُدر إنفاق أكبر عشر شركات بطاقات الائتمان على التسويق الدعائي في عام 2005 أكثر من ملياري دولار وحتى ديون العائلات والأفراد سجّلت هي الأخرى ارتفاعا قياسيا، ووصلت إلى أكثر من 14 تريليون دولار مع بداية عام 2012 (العمواسي، 2009، صفحة 37)، حيث تحتفظ 80% من الأسر الأمريكية ببطاقات ائتمان كما سجّلت الميزانية الأمريكية ارتفاعا غير مسبوق في حجم الدين العام في عام 2010 بأكثر من تريليون دولار عما كان مسجلا عام 2009، (السعدي، 2009، صفحة 158). وبهذه الوتيرة واصل الارتفاع بنفس المعدل سنويا حتى عام 2019.

### 3.6 ارتفاع أسعار البترول:

من الآثار الهامة التي ترتبت عن حرب العراق ارتفاع أسعار البترول، وقد لوحظ عدم استقرار تلك الأسعار منذ حرب أكتوبر عام 1973، يُذكر أن سعر برميل النفط قبل حرب أكتوبر 1973 كان 2.75 دولار ثم ارتفع بين حرب 1973 وحرب الخليج الأولى إلى أكثر من 12 دولار، وبعد الحرب ازدادت الأسعار ما بين 22 إلى 27 دولار للبرميل، ثم جاءت حرب الخليج الثانية ليصل السعر إلى أكثر من 55 دولار للبرميل وقد اعتبر وقتها ارتفاعا جنونيا في الأسعار (يونس، 2010، صفحة 22)، لكن لم تلبث الأسعار أن واصلت ارتفاعها حتى وصلت إلى 145 دولارا للبرميل قبيل وقوع الأزمة المالية عام 2008، وبالرغم من تراجعها بعد ذلك واستقرارها عند حدود 100 دولار للبرميل، فإن أسعار البترول ترتبط بالظروف السياسية (حالات التوتر والحرب) أكثر منها بكم الإمدادات.

### 4.6 التحول إلى الوقود الحيوي و تكريس أزمة الغذاء العالمي:

ساهمت أسعار البترول المرتفعة في زيادة أسعار المحاصيل الزراعية وذلك من خلال رفع تكلفة الإنتاج مثل ارتفاع أسعار الطاقة المستخدمة في العمليات الزراعية، كذلك أسعار الشحن والأسمدة وغيرها من المدخلات، ومن ناحية أخرى أدى هذا الارتفاع إلى تعزيز الطلب على المنتجات الزراعية المستخدمة كمصادر للطاقة الحيوية، حيث اقترنت اتجاه السياسات الوطنية نحو تقليص الاعتماد على البترول المستورد من الخارج مع السعي نحو تقليل انبعاث الغازات الدفيئة مما سمح بنمو سريع في استخدام الوقود الحيوي.

إنَّ الأثر المباشر لتزايد الانفاق العسكري هو التضخم، خاصة على المدى القصير حيث تؤدي الحرب إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي تخفيض مستويات المعيشة، وهذه الحالة من التضخم الناتج عن الحرب وصفتها الحكومة الصينية القديمة بإستراتيجية "صن تزو" "tzu sun" وهي " أينما وجد الجيش تصبح الأسعار مرتفعة، وعندما ترتفع الأسعار تستنزف ثروات الناس " (يونس، 2010، صفحة 23).

كما أن التضخم الناتج عن الحرب رغم أنه يكون أقوى في منطقة الحرب إلا أنه يمتد إلى مناطق أخرى أبعد فالحروب تؤثر على الدول المحايدة لأنها سوف تعاني من تعطل التجارة وندرة في الموارد والسلع، ونتيجة للحرب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان أدى سعي الغرب لمواجهة الارتفاع المتصاعد لأسعار النفط نحو إنتاج المزيد من الوقود العضوي الذي يعتمد في الأساس على المحاصيل الزراعية، وهو ما أدى إلى تفاقم خطر في أزمة الغذاء العالمي، فارتفعت أسعار الغذاء بناء على إحصائيات الأمم المتحدة منذ عام 2002 بنسبة 65% حتى عام 2009، وفي عام 2007 وحده ارتفعت بنسبة 40% حتى يناير 2008، وارتفعت أسعار الألبان بنحو 80%، والحبوب بـ 42%، وذلك وفقا لمؤشر الغذاء العالمي الذي تصدره منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (المخادمي، 2009).

#### 7. تحليل النتائج:

- ✓ يعتمد الاقتصاد الأمريكي بشكل كبير ومباشر على الانفاق العسكري المتزايد باعتباره قاطرة للنمو وقاطرة للقطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- ✓ تحرك الولايات المتحدة الأمريكية دوما آلتها العسكرية في الخارج لحماية اقتصادها في الداخل؛
- ✓ للحروب الخارجية التي تقوم بها الولايات المتحدة أثارا مباشرة على اقتصادها ومخطط لها سلفا؛
- ✓ تعالج الولايات المتحدة أزماتها الاقتصادية بالحروب في أراضي الآخرين عبر استراتيجيات مختلفة، خصوصا البلدان الغنية بالموارد، مثل: الصومال، العراق، أفغانستان؛
- ✓ تتزايد المخاطر العسكرية الأمريكية على البلدان العربية والاسلامية في ظل تزايد مخاطر الأزمات الاقتصادية على الاقتصاد الأمريكي.

#### 8. خاتمة:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الرأسمالية تاريخياً الدولة الأعلى إنفاقاً على شؤون التسليح والحرب عالمياً، وكانت ولا زالت تعتمد في كثير من شؤونها الاقتصادية المتدهورة في فترات الركود والكساد على الميزانية العسكرية لتحريك النمو وتحريك بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى باعتبار أن القطاع العسكري في الولايات يشكل دوماً قاطرة للصناعات الأخرى، وفي المقابل لهذا التوجه فإن الكثير من البلدان العربية والإسلامية كانت أراضيها ولا زالت مسرحاً للعمليات العسكرية الأمريكية المباشرة وغير المباشرة فانعكست هذه الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية الأمريكية سلبيات عليها في كافة الصعد الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية، فالحرب الأمريكية ضد الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل في الصومال والعراق وأفغانستان هي ذريعة لا أكثر من أجل السيطرة على المقدرات الاقتصادية ومناجم النفط والغاز، وحالياً وفي ظل الأوضاع العالمية الراهنة المأساوية والمتأزمة منذ الأزمة الصحية "كورونا" والتي اجتاحت العالم أجمع، مروراً إلى الحرب الروسية والأوكرانية وتداعياتها السلبية على "الأمن الطاقوي" و"الأمن الغذائي" للعالم، وفي ظل تأزم العلاقات الاقتصادية بين قطبي الاقتصاد العالمي الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فإن مخاطر أن تلجأ الولايات المتحدة إلى آتيا العسكرية لتفادي الأزمات ونشيط اقتصادها تبدو عالية جداً خصوصاً على البلدان العربية والإسلامية الغنية بالموارد، وهو ما يحتم ضرورة توحيد الصف وتكثيف التعاون والتكتل العربي والإسلامي لمواجهة كافة المخاطر الأمنية والاقتصادية المحدقة.

## 8. قائمة المراجع:

- ابراهيم السعدي. (2009). قراءة في الأزمة المالية المعاصرة. عمان: دار جرير.
- البيرو روبرت. (2005). لعبة النقود الدولية. (عماد ابوطالب، المترجمون) القاهرة: مكتبة مدبولي.
- ايهاب يونس. (2010). النفقات العسكرية الأمريكية. مجلة النهضة، 11(04).
- بيير دارون. (2006). الكتاب الاسود للراسمالية. (انطوان حمصي، المترجمون) دمشق.
- توفيق المديني. (2004). وجه الرأسمالية الجديد. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- حازم الببلاوي. (2000). النظام الاقتصادي الدولي المعاصر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب.
- حازم الببلاوي. (2000). النظام الاقتصادي الدولي المعاصر. (راشد البراوي، المحرر، وراشد البراوي، المترجمون) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب.
- رضا عبد السلام. (2010). أزمة مالية أم أزمة رأسمالية. الاسكندرية: المكتبة العصرية.
- روبرت دريفوس. (2005). لعبة الشيطان، دور الولايات المتحدة في نشأة التطرف الاسلامي. (أشرف رفيف، المترجمون) بيروت: مركز دراسات الشرق والغرب.
- روبرت هيلبرونر. (2002). قادة الفكر الاقتصادي. (راشد البراوي، المحرر) القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- شوام بوشامة. (2000). مدخل اقتصاد العام. وهران: دار الغرب.

- عبد الحميد عبد المطلب. (2003). النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية. القاهرة: مجموعة النيل العربية.
- عبد الحي زلوم. (1998). نذر العولمة. عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.
- عبد الحي زلوم. (2009). أزمة نظام، الرأسمالية والعولمة في مأزق. عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.
- عبد الخالق عبد الله. (1990). العالم المعاصر والصراعات الدولية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- عبد الرزاق سعيد بلعباس. (2009). الأزمة المالية العالمية، أسباب وحلول من المنظور الاسلامي. مركز النشر العلمي، جدة، 09.
- عبد العزيز نوار، و محمود جمال الدين. (1990). تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين. القاهرة: دار الفكر العربي.
- عبد القادر المخادمي. (2009). الازمة الغذائية العالمية، تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- عدلي قندج. (2009). الأزمة المالية العالمية. عمان.
- علي ابوشرار. (2012). الازمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة. عمان: دار وائل للنشر.
- علي القزويني. (1989). الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- غريس هالسل. (2002). يد الله، لماذا تضحي الولايات المتحدة بمصالحها لأجل اسرائيل. (محمد السماك، المترجمون) القاهرة: دار الشروق.
- فنسان الغريب. (2008). مأزق الامبراطورية الأمريكية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- فؤاد مرسي. (2000). الرأسمالية تجدد نفسها. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- ماهر شكري، و مروان عوض. (2004). المالية الدولية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق. عمان: معهد الدراسات المصرفية.
- مروان عطوان. (2004). أزمات الذهب في العلاقات الدولية. الجزائر: دار الهدى.
- مصطفى العمواسي. (2009). الازمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الاوسط. عمان: دار جليس الزمان.
- INSTITUTE FOR ECONOMICS & PEACE. (2011). *ECONOMIC CONSEQUENCES OF WAR*. NEW YORK: Institute for Economics & Peace.
- Baker Dean. (2007). *The Economic Impact of the Iraq War and Higher Military Spending*. viewed: Centre for Economic and Policy Research.
- Institute for economics and peace. (2011). *CONSEQUENCES of WAR on the U.S. ECONOMY*. WASHINGTON: Institute for economics and peace.